الراشد مترئساً جلسة أمس

سمو رئيس الوزراء خلال حضوره الجلسة

39 عضواً صوتوا لصالح طلب وزير الداخلية ورفضه 21.. و37 استجابوا لموقف وزير المواصلات وخالفه 23 وامتنع اثنان عن التصويت

مجلس الأمة ينزع فتيل الأزمة بتأجيل استجواب

كتب عمر الرشيدي ومصطفى كامل

في بادرة أعادت علاقات التعاون بين السلطتين، وأوقفت سيل الاتهامات بنية المجلس عدم التعاون مع الحكومة، والتسريبات الاخيرة بوجود نية لرفع كتاب عدم التعاون مع المجلس، وافق مجلس الامة امس، باغلبية اعضائه على تأجيل استجوابي وزير الداخلية الشيخ احمد الحمود والمقدم من النائب فيصل الدويسان، ووزير المواصلات سالم الاذينة والمقدم من النائب حسين القلاف إلى دور الانعقاد المقبل. وجاءت نتيجة التصويت على طلب وزير المواصلات سالم الاذينة تأجيل مناقشة الاستجواب الموجه من النائب حسين القلاف الى دور الانعقاد المقبل من الفصل التشريعي الحالي والتي تمت نداء بالاسم بموافقة 37 عضوا على التأجيل ورفض 23 عضواً وامتناع عضوين من اجمالي الحضور البالغ 62 عضوا.

فيما جاءت نتيجة التصويت على طلب تأجيل استجواب وزير الداخلية والمقدم من النائب فيصل الدويسان بموافقة 39 عضوا ورفض 21.

وشكر سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك المجلس «على القرار الحكيم الذي اتخذه وباسمي والوزراء اتقدم بالشكر لك الاخ الرئيس وللنائب»، مضيفا: المشكلة ليست في الاستجوابات لكن في توقيتها ستدخل في نفق مظلم فالشعب والامير يطلب منا الانجازات، والقرار الذي اتخذتموه صائب لنلتفت إلى الانجازات وتحقيق التقدم للبلد.

وقال المبارك في رده على ملاحظات بعض النواب انه لم يعد هناك داع لمناقشة مجلس الامة رسالة رئيس لجنة الشؤون الداخلية والدفاع البرلمانية عسكر العنزي التي يطلب فيها موافقة المجلس على ان تقوم اللجنة ببحث الاسباب التي ادت الى تسريح العسكريين الخليجيين والمقيمين بصورة غير قانونية من الخدمة بوزارة الدفاع بعد ان اصدر سموه اوامره بالتوقف عن تسريح هؤلاء العسكريين من الخدمة. واضاف سموه «لا يوجد داع لمناقشة هذه الرسالة الان واذا اراد الاخوان ان يتكلموا في هذا الموضوع فهذا معناه التشعب في هذا الشأن»، مؤكدا ان الجيش الكويتي قادر على الدفاع عن دولة الكويت «ولا نقبل ان يدافع عنا احد الا بالمؤازرة والمساعدة».

هذا، وقرر المجلس عدم الموافقة على رسالة رئيس لجنة التحقيق في عقد جسر جابر وعقد محطة الزور النائب خلف دميثير التي يطلب فيها توجيه رسالة الى وزارة الاشغال بالتريث بأخذ اي اجراءات حول عقد جسر جابر حتى تنتهي اللجنة من عملها.

كما قرر المجلس عدم الموافقة على رسالة اخرى من رئيس اللجنة ذاتها والتي يطلب فيها توجيه رسالة الى وزارة الكهرباء والماء بالتريث بأخذ اي اجراءات حول عقد محطة الزور حتى تنتهي اللجنة من عملها.

وقرر المجلس رفع الحصانة عن النائب نبيل الفضل في قضية جنح صحافة مرفوعة من رئيس الوزراء القطري الشيخ حمد بن جاسم، فيما رفض رفعها عن نفس النائب في القضية المرفوعة ضده من النائب السابق وليد الطبطبائي.

ووافق المجلس على قانون التأمين ضد البطالة في المداولة الثانية، كما كلف لجنة الداخلية والدفاع بالتحقيق في عقد «سنستار».

افتتح رئيس مجلس الامة علي الراشد الجلسة العادية العلنية الساعة التاسعة صباحا وتلا الامين العام اسماء الاعضاء الحاضرين والمعتذرين والغائبين من دون اذن او اخطار.

التصديق على المضابط: نظر المجلس في بند التصديق على المضابط ذوات الارقام 1301/أ، 1301/ب، و1302/ خاصة بتواريخ 5 و6 و2013/2/7.

سلمان الحمود: انا موجود لآخر الجلسة.

علي الراشد: في نهاية جلسة الاربعاء قلدنا النصاب عند التصويت على برنامج عمل الحكومة.

د. علي العمير: بالنسبة للمضابط وجدول الاعمال فاسجل اعتزازي وشكري لمكتب المجلس لانها تصل الينا بطريقة سريعة عن طريق النظام الالكتروني واسجل الشكر الجزيل لمكتب المجلس والامانة العامة.

علي الراشد: يصادق على المضابط.

بند الرسائل الواردة

انتقل المجلس الى بند كشف الاوراق والرسائل الواردة وهي:

1 - رسالة من السيد رئيس لجنة الشؤون الداخلية والدفاع يطلب موافقة المجلس على ان تقوم اللجنة ببحث الاسباب التي ادت الى تسريح العسكريين الخليجيين وغير محددي الجنسية من الخدمة بوزارة الدفاع.

«تم سحبها».

2 - رسالة من السيد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية يطلب استعجال اللجنة المختصة نظر مشروع قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.

3 - رسالة من السيد العضو فيصل سعود الدويسان يعترض فيها على عدم عرض الاقتراح المقدم منه بتعديل مشروع القانون في شأن مكافحة الاتجار بالاشخاص وتهريب المهاجرين على المجلس عند نظره لهذا المشروع بجلسة 2013/2/5، كما يطلب توزيع الاقتراحات بقوانين على اعضاء المجلس عند احالتها الى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية.

4 - كتاب السيد العضو احمد عبدالمحسن المليفي باستقالته من عضوية لجنة حماية الاموال العامة.

5 - رسالة من السيد رئيس لجنة التحقيق لفحص عقد جسر جابر وعقد محطة الزور يطلب من المجلس توجيه رسالة لوزارة الاشغال العامة بالتريث باخذ اي اجراءات حول عقد جسر جابر حتى تنتهي اللجنة من عملها.

6 - رسالة من السيد رئيس لجنة التحقيق لفحص عقد جسر جابر وعقد محطة الزور يطلب من المجلس توجيه رسالة لوزارة الكهرباء والماء بالتريث باخذ اي اجراءات حول عقد محطة الزور حتى تنتهي اللجنة من عملها.

7 - رسالة من رئيس فريق الاولويات معصومة المبارك.

8 - رسالة من رئيس لجنة حقوق الانسان يطلب باحالة الاقتراحات والمشروعات المتعلقة بالبدون الى اللجنة للاختصاص.

د. يوسف الزلزلة: فيما يخص رسالة الداخلية والدفاع فاتعجب من بعض مواقف الحكومة عندما تقول اننا فريق واحد وعند التطبيق لا نجد هذا الواحد، فكيف تأتي وزارة الدفاع بتسريح العسكريين الخليجيين وبدون سابق انذار وهم اولاد كويتيات ومولودون في الكويت، وتصدر الوزارة بكتب تسريح هؤلاء، تقولون نحن في دول الخليج كلنا واحد وبعد ذلك تأتي بقرار واحد وبسرح هؤلاء، ما عملته «الدفاع» خطأ كبير لا يغتفر، ونطلب من وزير الدفاع ان يقوم ويتكلم ويقول كلامي خطأ، والا فما فعله الوزير هو الخطأ، حتى لم يمهلوا ستة او ستة اشهر هذه القضية تحتاج الى اعادة نظر، اذا كان اهل الخليج خطرين على الكويت قولوا لنا.

الرسالة لنا وهي رسالة وزير المالية بخصوص مكافحة غسيل الاموال فعندما مر هذا القانون على اللجنة المالية ارتأت ان هذا من اختصاص اللجنة التشريعية، وما فعل فيها يحتاج الى طلب سريع حتى يصوت عليه حتى نكون في مصاف دول العالم المتقدمة فاصبح حاجة ملحة.

صالح الأذينة يطالب بتأجيل استجوابه

الأذينة: أنا لا أهرب ولا أجزع من الاستجواب وأطالب بحقي في التأجيل إلى دور الانعقاد القادم

.. والقلاف يعترض

العمل السياسي أضحى معول هدم وشقاقاً وانقسام فرق بين أبناء المجتمع الواحد ومس ثوابته وأركانه

تعاقب الأزمات وانحراف العمل السياسي أصاب الوطن بتداعيات خطيرة أثرت على أمنه واستقراره

الرسالة بخصوص لجان تحقيق فكيف ننشئ لجنة تحقيق والمشروع يسير قدما، فيجب ايقاف التنفيذ حتى تنتهي من لجان التحقيق.

هاني شمس: نستذكر ذكرى التحرير فكانت الوحدة الوطنية حقيقية وكل شخص ضحى من اجل تحرير واستقلال الكويت.

بالنسبة للرسالة الاولى فعلاً العسكريون ضحوا من اجل الكويت واستشهدوا وضحوا بأرواحهم، وكذلك اخواننا البدون الذين ضحوا من اجل الديرة، لا مانع من تكويت الجيش الكويتي لكن البدون ضحوا من اجل الكويت فلا تأتي بيوم وليلة وتقطع ارزاقهم.

وبالنسبة لرسالة النائب احمد المليفي فعلاً نحن نعاني من النصاب ولكن نطلب من المليفي ان يكون موجودا في رئاسة لجنة حماية المال العام.

بالنسبة لرسالة جسر جابر ومحطة الزور، فأرى انه لا داعي لوقف المشروع ونعطل العمل، واذا كانت هناك ملاحظات فيمكن معالجتها.

وبالنسبة لرسالة الاولويات فنشكر مكتب المجلس على انجاز الاولويات وتعاونهم لاختيار هذه الاولويات، وانجازات المجلس تسجل لهذا المجلس وقد عجزت مجالس كثيرة عن اقرار مثل تلك الانجازات ونؤكد على الحكومة اعادة النظر في برنامج عمل الحكومة.

صالح عاشور: الرسائل كلها تحتاج وقفة حقيقية من المجلس، الرسالة الاولى ليست قضية الدفاع بل هي قضية استراتيجية بالدرجة الاولى، فكيف الاتحاد الاوروبي دخلوا الى اتحاد اوروبي موحد وكنا نتوقع عدم وجود حدود بين الدول الخليجية وعملة خليجية موحدة وشعوب الخليج نشعر بضغوط في المطارات، والشعوب غير متوافقة مع توجهات حكومات الخليج، وبدلا من تكريس الوحدة الخليجية على ارض الواقع، فتكون الاولوية لتعيين غير الخليجيين وهذه الرسالة من ضمن الاستراتيجية الخليجية الموحدة بأن يكون عندنا اتحاد خليجي موحد نحن عندنا نظريات على الورق ومن الجانب العملي بعيدون كل البعد ولذلك فشلنا في العملة والاتحاد الجمركي وازالة الحدود، ويتم فصل الخليجيين وتعيين غير الخليجيين، ولذلك في كل دولة خليجية هناك مطالبات باصلاحات سياسية في ادارة شؤون البلد.

واجهنا كل مظاهر الترهيب والتعسف والخلل في الممارسة البرلمانية وتحملنا كل ذلك من أجل الكويت

رسالة لجنة جسر جابر ومحطة الزور، اسأل حكومة تصريف العاجل من الامور ليس لها حق في ندب او تعيين او غيره فكيف توقع على عقد بقيمة 750 مليونا وعقد آخر 450 مليونا معنى ذلك تنقيع وفوضى وعدم الاعتراف بالقوانين، وهذه الرسالة لابد ان تطبق حرفيا واذا لم تطبق فالحكومة تتحمل المسؤولية السياسية كاملة، هذه النتيجة واقع سياسي واداري محبط للآمال، اذا كانت الحكومة التزمت بتصريف العاجل من الامور لما كانت هناك لجنة تحقيق.

رسالة احمد المليفي، فاليوم اكثر القضايا فساد وحماية المال العام واذا كان اعضاء اللجنة لم يحضروا فما موقف المليفي غير ذلك.

عادل الجارالله: قبل يومين تحدثنا عن جسر جابر ومحطة الزور وعندما توقع الحكومة عقودا فلا ينبغي ان تأتي السلطة التشريعية وتوقف هذه العقود، لان هناك جزاءات، ادعوهم يعملوا واذا رأينا مخالفات نعالجها، ولا يجب ان نقف عند المخالفات الادارية ولا يجب ان نحمل ميزانية الدولة اعباء اضافية.

واثق في وزير الدفاع في الانضباطية العسكرية والامن الوطني ولكنه انسان ويخاف على ارزاق الناس، فاذا كان العسكريون اصحاب حق فيجب اعادة النظر في هذا القرار.

اطلب من الزميل احمد المليفي ان يعدل على الاستقالة لان اللجنة تساهم في الحفاظ على المال العام.

خالد العدوة: بالنسبة للتسريح المبرمج للعسكريين في الجيش الكويتي فالجيش كان قائما منذ تاسيسه على الكويتيين والخليجيين والبدون ويفترض ان يوضحوا لنا هذا الامر، فعددهم لا يستهان به في الجيش واهلهم بدورات تدريبية عالية فلماذا هذا القرار المفاجئ، وهم من جلدتنا نقتسم معهم لقمة العيش، فهل نحن خليجيون ندعو لوحدة خليجية، وما هو خيارنا وما هو قدرنا؟ لا خيار لنا الا الانفتاح على الخليج فنحن لا نثق في العراق او ايران، خيارنا هو الخليج السعودي والاماراتي والبحريني والقطري والعماني.

نحن نلمس ان الحكومة تنتهج نفس النهج فهي لا تريد حل موضوع البدون بدليل ان الجهاز المركزي كل يوم يصرح بأن القضية سيادية، هناك كرة ثلج تتدحرج ينتهي القوة، ينبغي ان يكون لدى الحكومة صورة واضحة لحل هذه المشكلة.

فيما يتعلق بجسر جابر ومحطة الزور فنحن نتمنى سرعة التحقيق في هذين الموضوعين، انا غير مقتنع بالارضاءات السياسية عن طريق مثل هذه المشاريع، ففي الكويت نسير نحو خطة التنمية سير السلحفاة.

رئيس مجلس الوزراء: لماذا الرسالة الاولى واتفقت مع الزملاء الذين التقيت معهم، واتفقت معهم على اسقاط القرار واذا هم يريدون الكلام سنسعى الى تكويت الوظائف والجنسيات الاخرى وهل يقبل النواب ان يكون الجيش الكويتي به عناصر غير كويتية ولا نقبل ان يدافع عنا احد غيرنا وهذه الرسالة مالها داعي واصدرنا الاوامر بايقاف تقنيش الاخوة العسكريين.

حسين القلاف: جرت العادة انه اذا على جدول الاعمال استجواب يقدم على بقية البنود.

ناصر المري: بالنسبة لرسالة حماية المال العام، وان كلام الاخ صالح عاشور غير صحيح فهو اجتماع واحد لم احضره لانني كنت مسافرا، وحضر سكرتيري وقدم اعتذارا وبالنسبة لاجتماعات اخرى كان الرئيس هو مسافر ولم نتكلم عن شيء، وماقي داعي للمزايدة على بعضنا البعض.

احمد المليفي: بالنسبة لعدم الحضور فهي رسالة لكل الاعضاء فالالتزام مهم جدا، ولم يعتذر الا عضو واحد وهو عبدالله التميمي، وكان هناك اتفاق على تأجيل الاجتماعات التي كنت مسافرا فيها

القلاف: الاستجواب حق دستوري والبراءة فيني أكثر منك يا خلف دميثير اللي ما استجوبت ولا مرة

الحكومة والنواب مطاح الحطب

هناك نواب في المجلس مو «كامل الدسم بس» إلا انبطاحيين رسمي.. والفرق في استجواباتنا ان ما فيها «جذب»

العمير يطالب بإقرار حق التقاضي للجميع